دعوة للمهتمين بالشأن البيئي في اليمن للمشاركة في جائزة دولية مرموقة

عدن / خاص:

دعت الهيئة العامة لحماية البيئة في اليمن الباحثين والمهتمين بالشأن البيئي والمؤسسات المعنية إلى الاستفادة من فرصة الترشح لنيل جائزة اليونسكو السلطان قابوس لحماية البيئة، التي تمنحها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تقديراً للمساهمات المتميزة في مجال حماية البيئة.

وأوضحت الهيئة أن الجائزة تُمنح كل عامين للأفراد أو المجموعات أو المعاهد أو المنظمات التي قدمت إسهامات بارزة في حماية البيئة وصون مواردها، مشيرة إلى أن الجائزة تتكون من شهادة تقدير ومكافأة مالية قدرها 100 ألف دولار أمريكي، ويتم تسليمها خلال فعاليات المنتدى العالمي للعلوم.

وبيّنت الهيئة أن عملية الترشيح للجائزة تتم حصراً عبر الدول الأعضاء في اليونسكو بالتشاور مع لجانها الوطنية، أو من خلال المنظمات غير الحكومية التي تربطها شراكات رسمية مع المنظمة وتعمل في المجالات البيئية ذات الصلة، حيث يحق لكل دولة عضو أو منظمة غير حكومية ترشيح مرشح واحد فقط.

وأكدت أنه لا يمكن للأفراد أو الجامعات أو المؤسسات البحثية والمنظمات غير الحكومية تقديم ترشيحات مباشرة إلى اليونسكو، بل يتعين عليهم اقتراح مرشحهم إلى اللجنة الوطنية لليونسكو في بلدهم، والتي تقوم بدورها بدراسة المقترح واختيار الترشيح الرسمي.

وشددت الهيئة على عدد من الضوابط الخاصة بالترشيح، من بينها عدم قبول الترشيحات الذاتية، وضرورة إعداد طلبات الترشيح باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، على أن تتضمن نموذج الترشيح الرسمي، ورسالة توصية من الدولة العضو أو المنظمة غير الحكومية، إضافة إلى رسالة تأييد من اللجنة الوطنية لليونسكو في البلد المعني، مع إمكانية إرفاق مواد داعمة مثل المنشورات أو الأوراق العلمية.

وأشارت الهيئة إلى أن باب الترشيحات لنسخة عام 2026 من الجائزة مفتوح حالياً أمام الدول الأعضاء في اليونسكو والمنظمات غير الحكومية الشريكة، داعية الجهات والأفراد المعنيين إلى تقديم مقترحاتهم في أقرب وقت، مع تشجيع خاص لترشيح النساء لضمان تمثيل أفضل لهن ضمن قائمة الفائزين.

وأوضحت أن آخر موعد لاستلام طلبات الترشيح هو 15 يونيو المقبل، حيث يتم إرسال النماذج إلى أمانة برنامج الإنسان والمحيط الحيوي (MAB) عبر البريد الإلكتروني المخصص لذلك.

كما يمكن الاطلاع على استمارة الترشيح والتفاصيل الكاملة عبر الرابط التالي:

https://www.unesco.org/en/prizes/sultan-qaboos/nominations

وتأتي هذه الدعوة في إطار جهود وزارة المياه والبيئة والهيئة العامة لحماية البيئة لتعزيز المشاركة اليمنية في المبادرات والجوائز البيئية الدولية، وتشجيع المبادرات العلمية والمجتمعية الرامية إلى حماية البيئة والتنمية المستدامة.

تتمات.. تتمات.. تتمات..تتمات.. تتمات.. تتمات..تتمات.. تتمات.. تتمات..تتمات.. تتمات.. تتمات..تتمات.. تتمات..

شدد على معالجة..

تداعيات الحرب التي أشعلتها المليشيات الحوثية الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني، وما خلفته من تحديات على مختلف الأصعدة.. مؤكداً أهمية تكثيف الجهود الوطنية وتوحيد الرؤى لمواجهة هذه التحديات، والعمل على تعزيز مؤسسات الدولة وتحسين مستوى الخدمات الأساسية.

كما تطرق اللقاء، إلى مستجدات الأوضاع في البلاد، وسبل دعم جهود الحكومة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحريك عجلة التنمية، وضرورة توحيد الجهود الوطنية لمواجهة التحديات الراهنة، وتحقيق الاستقرار والتنمية، بما يسهم في تخفيف معاناة المواطنين وتحسين الأوضاع المعيشية والخدمية.

وجدد الفريق الركن محمود الصبيحي، حرص مجلس القيادة الرئاسي على تعزيز الشراكة مع مختلف الأحزاب والقوى السياسية، باعتبارها ركيزة أساسية لدعم الاستقرار السياسي، والدفع بجهود الإصلاحات الشاملة، مع التركيز على برامج الإغاثة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

وأشار عضو مجلس القيادة الرئاسي إلى الدور البارز الذي يلعبه الحزب الاشتراكي اليمني في مختلف القضايا الوطنية..معتبراً إياه شريكاً أساسياً في مسار بناء السلام والدفاع عن السيادة الوطنية..داعياً إلى تعزيز حضوره في دعم المبادرات الوطنية، والمساهمة الفاعلة في جهود الإصلاح الاقتصادي وتحسين الخدمات.

من جانبه، اكد أمين عام الحزب الاشتراكي اليمني، دعم الحزب لكافة المساعي الرامية إلى تحقيق السلام واستعادة مؤسسات الدولة، وتعزيز الاستقرار في البلاد.. مشيداً بجهود مجلس القيادة الرئاسي في إدارة المرحلة الراهنة.

كما أكد السقاف التزام الحزب الاشتراكي بدعم رؤية مجلس القيادة الرئاسي في تحقيق السلام الدائم والتنمية الشاملة.. مشيراً إلى أن مثل هذه اللقاءات والتشاور تمثل خطوة إيجابية نحو تعزيز الوحدة الوطنية ومواجهة التحديات المشتركة، وتحقيق تطلعات الشعب اليمني في الأمن والاستقرار والتنمية.

وفي سياق متصل، شدد عضو مجلس القيادة الرئاسي، الفريق الركن محمود سالم الصبيحي، على ضرورة معالجة التحديات الناجمة عن الوضع الاقتصادي الصعب، جرّاء الحرب التي أشعلتها المليشيات الحوثية الإرهابية، والحفاظ على الاستقرار المالي، وتعزيز كفاءة إدارة الموارد العامة.

وأشاد الفريق الركن الصبيحي، خلال لقائه، أمس، في قصر معاشيق بالعاصمة المؤقتة عدن، نائب وزير المالية هاني وهاب، بالجهود التي تبذلها وزارة المالية في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، وبالإجراءات التي اتخذتها لترشيد الإنفاق وتحسين مستوى الأداء المالي والإداري..مشيراً إلى أهمية استمرار التنسيق بين قيادة الدولة والجهات التنفيذية، بما يعزز الاستقرار المالي ويُسهم في دعم الاقتصاد الوطني.

واستمع عضو مجلس القيادة الرئاسي إلى شرح واف من نائب وزير المالية، حول جهود الوزارة الرامية إلى استقرار الوضع الاقتصادي، واستقرار سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية، وتعزيز التنسيق مع الشركاء الدوليين لجذب الدعم، إلى جانب العمل على إصلاح القطاع المصرفي، والاستثمار في مجالات الطاقة والخدمات الأساسية، بما يسهم في تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية.

كما ناقش اللقاء عدداً من القضايا المرتبطة بالجانب المالي، وفي مقدمتها انتظام صرف رواتب موظفي الدولة، وإطلاق التسويات السنوية المستحقة لموظفي القطاعين المدني والعسكري، بما يعزز القدرة الشرائية ويحسّن من الأوضاع المعيشية، وأكد الفريق الركن الصبيحي، في هذا السياق، أهمية مواصلة تنفيذ الإصلاحات المالية والإدارية، وتوجيه الإنفاق نحو الأولويات الأساسية، وعلى رأسها صرف المرتبات وتحسين الخدمات العامة المقدمة للمواطنين.

من جانبه، أشاد نائب وزير المالية بجهود عضو مجلس القيادة الرئاسي، الفريق الركن محمود سالم الصبيحي، في متابعة الملفات المالية..مؤكداً التزام الوزارة بمواصلة العمل على معالجة التحديات القائمة، وحلحلة القضايا المرتبطة بالقطاع المالي، بما يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي.

كما أشاد الفريق الركن محمود الصبيحي بالدور الإنساني الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية، عبر مشروع مركز الملك سلمان للاغاثة والأعمال الإنسانية "مسام" في دعم الجهود المبذولة لنزع الألغام وتطهير الأراضي اليمنية من مخلفاتها التي زرعتها الميليشيات الحوثية الإرهابية، وما تشكله من تهديد مباشر لحياة المدنيين والأبرياء.

وأكد الفريق الركن الصبيحي، خلال لقائه أمس، في قصر معاشيق بالعاصمة المؤقتة عدن، رئيس اللجنة الوطنية للتعامل مع الألغام، اللواء الركن أمين العقيلي، أن هذه الجهود الإنسانية تعكس التزام المملكة العربية السعودية الثابت في مساندة الشعب اليمني، والتخفيف من معاناته الإنسانية، والإسهام في إنقاذ آلاف الأرواح من خطر الألغام ومخلفات الحرب.

واستمع الصبيحي إلى شرح مفصل حول جهود اللجنة الوطنية للتعامل مع الألغام، والإنجازات التي حققتها في إزالة آلاف الألغام والمتفجرات من مختلف المحافظات، والتي ما تزال تشكل تهديداً مباشراً لسلامة المواطنين وتعطل مسارات التنمية.

وأشار عضو مجلس القيادة الرئاسي إلى أهمية الدور المحوري الذي تضطلع به اللجنة في استعادة الأمن للأراضي الزراعية والسكنية، والإسهام في تهيئة الظروف لعودة النازحين إلى مناطقهم..مشيداً بالجهود المبذولة في هذا الجانب.

وشدد الفريق الركن الصبيحي على ضرورة تعزيز برامج التوعية المجتمعية، وتكثيف الجهود الإعلامية بمخاطر الألغام، ورفع مستوى الوعي لدى المواطنين، وتجنب المناطق الخطرة للحد من الحوادث وحماية الأرواح.

من جانبه، أكد اللواء أمين العقيلي حرص اللجنة الوطنية للتعامل مع الألغام على مواصلة جهودها الإنسانية في مختلف المحافظات..مثمناً دعم واهتمام عضو مجلس القيادة الرئاسي الفريق الركن محمود الصبيحي، وحرصه على متابعة سير عمل اللجنة وتذليل الصعوبات التي تواجهها.

الى ذلك، اطلع عضو مجلس القيادة الرئاسي، الفريق الركن محمود سالم الصبيحي، على سير العملية التعليمية في مختلف المحافظات، ومستوى الأعمال الجارية في عدد من مشاريع الطرقات والبنية التحتية.

واستمع الفريق الركن الصبيحي، خلال لقائه، في قصر معاشيق بالعاصمة المؤقتة عدن، من وزير التربية والتعليم الدكتور عادل العبادي، ووزير الأشغال العامة والطرق المهندس حسين العقربي، إلى تقارير موجزة حول سير العمل في الوزارتين، والجهود المبذولة لتطوير الأداء وتجاوز التحديات الراهنة.

وتطرق وزير التربية والتعليم الى واقع العملية التعليمية، والاحتياجات القائمة لضمان استمرارها وتحسين جودتها، إضافة إلى الخطط الهادفة إلى معالجة الصعوبات التي تواجه القطاع التعليمي في ظل الظروف الحالية.

كما استعرض وزير الأشغال العامة والطرق، مستوى تنفيذ المشاريع الحيوية في عدد من المحافظات والاسهام في التخفيف من معاناة المواطنين.

وشدد عضو مجلس القيادة على ضرورة رفع كفاءة الأداء وتكامل الجهود بين مختلف الجهات المعنية، وتذليل الصعوبات التي تواجه سير العمل لضمان استمرارية الخدمات وتطويرها.

اطّلع على أبرز..

وجرى وضع الحجر الأساس بحضور وكيل محافظة حضرموت حسن سالم الجيلاني، والوكيل المساعد لشؤون مديريات الوادي والصحراء المهندس هشام السعيدي، ومدير محفظة النقل بالبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن المهندس ناصر الشهري، ومدير مكتب البرنامج بحضرموت المهندس عبدالله باسليمان، حيث يشمل المشروع محطة جول مسحة بقدرة 40 ميجاوات ومحطة امبيخة بقدرة 60 ميجاوات، على أن يتم تنفيذ مشروع مماثل بقدرة 100 ميجاوات في وادي وصحراء حضرموت.

وفي تصريح له، أكد الخنبشي أن هذه المحطات الإسعافية تأتي كحل عاجل للتخفيف من معاناة المواطنين، إلى أن تلتحق بها المحطات الأساسية، مشيرًا إلى أن وضع الحجر الأساس لمحطات مماثلة في وادي حضرموت سيُسهم في تعزيز استقرار المنظومة الكهربائية على مستوى المحافظة.

وأعرب عضو مجلس القيادة الرئاسي محافظ حضرموت عن شكره وتقديره، باسمه ونيابة عن كافة أبناء حضرموت، لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وسمو ولي عهده محمد بن سلمان، وللبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، لما يقدمونه من دعم متواصل لمختلف القطاعات، مؤكدًا أن هذا المشروع سيُحدث نقلة نوعية تنعكس إيجابًا على الواقع الخدمي والتنموي بعد معاناة طويلة لأبناء المحافظة، معلنًا استعداد المحافظة لتنفيذ عدد من المشاريع الاستراتيجية، من بينها إعادة تأهيل طريق العبر - سيئون، وبناء مستشفى مركزي كبير بمنطقة فلك بالمكلا، إلى جانب بناء عدد من المدارس وحفر العديد من الآبار، وغيرها من المشاريع الحيوية.

حضر وضع الحجر الأساس مدير عام المؤسسة العامة لكهرباء ساحل حضرموت المهندس مازن بن مخاشن، ومدير عام أمن وشرطة ساحل حضرموت العميد عبدالعزيز الجابري، ومدير عام الهيئة العامة للأراضي بساحل حضرموت الدكتور عبدالرحمن بامزاحم.

في سياق آخر، التقى عضو مجلس القيادة الرئاسي محافظ حضرموت سالم أحمد الخنبشي وفداً من أبناء مناطق لبنة بارشيد والحسير وضواحيهما بمديرية دوعن، برئاسة المقدم عبدالله باقعرور بارشيد، وذلك للاطلاع على أبرز احتياجات المنطقة في الجوانب الخدمية والتنموية.

وخلال اللقاء، استعرض الوفد جملة من القضايا والاحتياجات الأساسية التي تمس حياة المواطنين اليومية، مشيرين إلى الكثافة السكانية التي تشهدها المنطقة، والتي يتجاوز عدد سكانها عشرين ألف نسمة، في ظل تحديات مستمرة نتيجة نقص عدد من الخدمات الحيوية.

وأوضح الوفد أن من أبرز الأولويات تحسين البنية التحتية للطرق، لما لها من أهمية في تسهيل حركة المواطنين وربط المناطق ببعضها، مؤكدين الحاجة إلى تنفيذ مشروع طريق الفرضحة - رحاب، واستكمال طريق القبلية - دوعن، لما يمثلانه من شريان حيوي يخدم الأهالي.

كما تطرق اللقاء إلى معاناة السكان في جانب المياه، لاعتمادهم بشكل كبير على مياه الأمطار، ما يستدعي تنفيذ مشروع خط مياه إضافي من الغيل - سَلمة لتغطية احتياجات المنطقة، إلى جانب دعم حفر آبار جوفية تسهم في تحقيق استدامة المياه.

وفي القطاع التعليمي، أشار الوفد إلى الصعوبات التي يواجهها الطلاب نتيجة بُعد المؤسسات التعليمية، خصوصًا في المرحلة الثانوية، حيث يضطر الطلاب إلى قطع مسافات طويلة للوصول إلى ثانوية المصموم، مطالبين بإنشاء ثانوية للبنين داخل المنطقة لتوفير بيئة تعليمية مناسبة وتخفيف معاناة التنقل. أما في الجانب الصحي، فقد أكد الوفد على ضرورة تعزيز الخدمات الصحية، من خلال رفد المركز الصحي في لبنة بارشيد بالمعدات والتجهيزات الطبية اللازمة، بما يمكنه من تقديم خدمات أفضل تلبي احتياجات السكان.

وعبر عضو مجلس القيادة الرئاسي محافظ حضرموت عن تقديره لاهتمام أبناء المنطقة وحرصهم على طرح قضاياهم بصورة مسؤولة، مؤكداً أن السلطة المحلية تولي اهتماماً كبيراً بمثل هذه الاحتياجات، وستعمل على دراستها والتنسيق مع الجهات المختصة لإدراجها ضمن خطط التنمية القادمة، وفقاً للإمكانات المتاحة، بما يسهم في تحسين مستوى الخدمات وتعزيز الاستقرار في مديرية دوعن.

إلى ذلك، اطلع الخنبشي على مستوى التحضيرات الجارية لإحياء الذكرى العاشرة لانتصار الرابع والعشرين من إبريل المجيد، وذلك خلال لقائه رئيس شعبة التوجيه المعنوي بقيادة المنطقة العسكرية الثانية العميد يسر خير الله.

وجرى خلال اللقاء مناقشة الترتيبات والاستعدادات الخاصة بتنظيم الفعاليات الاحتفالية بهذه المناسبة الوطنية، التي تُجسّد ذكرى تحرير مدينة المكلا ومديريات ساحل حضرموت من قبضة عناصر تنظيم القاعدة الإرهابي، وما تمثّله من محطة مفصلية في تعزيز الأمن والاستقرار بالمحافظة.

واستعرض العميد يسر خير الله برنامج الفعاليات المزمع تنفيذها، والذي يتضمن إقامة حفل خطابي وفني، وعروض عسكرية، وفعاليات تكريمية، إلى جانب تنظيم ألعاب شعبية وفلكلورية تعكس الموروث الثقافي والحضاري لأبناء حضرموت.

وأكد عضو مجلس القيادة الرئاسي محافظ حضرموت أهمية الإعداد الجيد لهذه المناسبة، بما يليق بحجم الانتصار ودلالاته الوطنية، مشدداً على ضرورة إبراز التضحيات التي سطرها أبطال القوات المسلحة والأمن، ومشاركة مختلف فئات المجتمع في إحياء هذه الذكرى، بما يعزز روح الانتماء الوطني ويجسد معاني التلاحم بين أبناء المحافظة، موجها بضرورة التنسيق بين الجهات المختصة لضمان تنظيم الفعاليات بصورة متميزة وآمنة، تعكس الصورة الحضارية لمدينة المكلا، وتُبرز ما تحقق من إنجازات في مسار الأمن والاستقرار والتنمية.

حضر اللقاء مدير إدارة التنظيم والتخطيط بشعبة التوجيه المعنوي بقيادة المنطقة العسكرية الثانية النقيب محسن باهيج.

مجلس الوزراء يعقد..

تقريرين من وزير الدفاع اللواء الركن طاهر العقيلي، ووزير الداخلية اللواء الركن إبراهيم حيدان، حول الوضع العسكري والأمني في المحافظات المحررة والجاهزية العالية لمواجهة مختلف التحديات.

وأقر مجلس الوزراء مشروع القرار الجمهوري بشأن إنشاء هيئة مستشفى الضالع العام، بما يهدف إلى إحداث نقلة نوعية في مستوى الخدمات الرعائية والعلاجية التخصصية المقدمة للمواطنين في محافظة الضالع والمناطق المجاورة، وتخفيف معاناة السفر عن المرضى عبر رفد الهيئة بالكوادر والمعدات اللازمة.

كما وافق المجلس في ذات السياق على مذكرة تفاهم قدمها وزير الصحة العامة والسكان بشأن التعاون الصحي الإقليمي المشترك الموقعة مع كل من جمهورية جيبوتي، والجمهورية الفيدرالية الصومالية، وجمهورية السودان.

كما ناقش المجلس تقريرا قدمه وزير الداخلية بشأن إنشاء نظام رقمي وأمني متكامل للقوى البشرية بوزارة الداخلية لتحديث منظومة العمل الإداري والأمني .

وناقش المجلس تقريراً مقدماً من وزير الإدارة المحلية بدر باسلمة حول سبل تعزيز كفاءة تحصيل الموارد العامة المشتركة ومعالجة الاختلالات المرافقة لعملية التوريد.

كما استعرض وزير الصناعة والتجارة تقريراً مفصلاً عن الوضع التمويني والسعري للنصف الثاني من العام 2025، مؤكداً استقرار المخزون السلعي وتشديد الرقابة لحماية المستهلك.

واختتم المجلس اجتماعه بالتأكيد على تضافر الجهود لتنفيذ الخطط المقرة بما يلبي تطلعات المواطنين ويحقق الاستقرار الشامل.

ترأس اجتماع لجنة..

بحضور الوزراء المعنيين.

واستعرض الاجتماع تقارير فنية حول احتياجات الطاقة ووقود محطات التوليد، وجهود استقرار تموين الأسواق بالغاز المنزلي.

كما ناقش الاجتماع آليات التنسيق مع البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، لتعزيز التعاون في تنفيذ التدخلات العاجلة والمشاريع التنموية الخدمية.

وخلال الاجتماع، شدد الدكتور الزنداني على مضاعفة الجهود الحكومية واعتماد حلول غير تقليدية لتجاوز الصعوبات الاقتصادية وتخفيف معاناة المواطنين..مثمناً الدعم الأخوي المستمر للمملكة العربية السعودية عبر البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، ودوره الحيوي في مساندة قطاع الخدمات.

وأقرت اللجنة في ختام اجتماعها، جملة من الإجراءات التنفيذية للتعامل مع أزمات الطاقة والغاز وفق جداول زمنية محددة، حيث وجه رئيس الوزراء بالمتابعة المستمرة لضمان تحقيق الاستقرار المنشود في الخدمات الأساسية.

التقت السفيرة الفرنسية ..

واستعرضت الوزيرة جهود الوزارة، وأبرز أولوياتها في تعزيز البناء المؤسسي وتحديث البنية الإدارية، إلى جانب تنفيذ خططها الاستراتيجية الهادفة إلى مراجعة وتطوير التشريعات الوطنية، بما يواكب المتغيرات الحديثة.

كما أشارت إلى عدد من مشاريع القوانين الحيوية، من بينها الجرائم الإلكترونية، والاستثمار، ومكافحة الإرهاب، لما تمثله من أهمية في دعم استقرار الدولة وتعزيز بيئة الحكم الرشيد.

وتناول اللقاء عدداً من القضايا المرتبطة بتطوير عمل الوزارة، وفي مقدمتها التحول الرقمي وأرشفة التشريعات، وتفعيل الجريدة الرسمية، فضلاً عن برامج تأهيل الكوادر، لا سيما تمكين الكادر النسائي وتعزيز قدراته المهنية والتخصصية.

من جانبها، أشادت السفيرة الفرنسية بجهود الوزارة واستمرارها في أداء مهامها رغم التحديات، مؤكدة اهتمام بلادها بتعزيز التعاون الفني وتبادل الخبرات بما يسهم في ترسيخ مبادئ سيادة القانون.

وأعرب الجانب الفرنسي عن استعداده لتوسيع مجالات التعاون، خاصة في التدريب والتأهيل وتبادل الخبرات، إضافة إلى استكشاف فرص الشراكة المؤسسية مع الجهات القانونية والتشريعية الفرنسية، بما يسهم في تطوير المنظومة القانونية في اليمن.

وزير الكهرباء يستعرض..

نقل النفط الخام عبر البحر كأحد البدائل الأكثر كفاءة استقرارا في الإمدادات، مؤكدا أن أزمة الكهرباء تمثل أولوية إنسانية تمس حياة المواطنين بشكل مباشر، مشددا على ضرورة تحييد هذا القطاع عن أي تجاذبات سياسية، والعمل على ضمان وصول الخدمة بشكل عادل ومستمر.

وأشار الوزير الكاف إلى أن الوزارة تعمل على تنفيذ حزمة من الإصلاحات المؤسسية تشمل إعادة تنظيم قطاع الكهرباء وتحديد مهام التوليد والنقل والتوزيع، إلى جانب مراجعة المشاريع السابقة بالتنسيق مع البنك الدولي لضمان تنفيذها وفق أسس فنية سليمة ومعايير واضحة، منوها إلى أن الحكومة تتجه نحو تطوير نموذج تمويلي يعتمد على تقديم الضمانات بهدف تشجيع القطاع الخاص وجذب الاستثمارات في مشاريع الطاقة، بما يسهم في تسريع تنفيذ المشاريع الحيوية ورفع كفاءة القطاع، موضحا أن ملف الكهرباء سيكون ضمن أولويات النقاش في الاجتماعات المرتقبة في واشنطن، مؤكدا أهمية تمثيل الجهات المختصة لضمان عرض التحديات بصورة دقيقة وواقعية، متطرقا إلى أهمية تعزيز الشراكة الإقليمية، لا سيما مع المملكة العربية السعودية، من خلال تطوير نماذج تعاون مشتركة تشمل مشاريع الربط الكهربائي والاستفادة من الإمكانيات المتاحة في قطاع الطاقة.

وفي هذا السياق، طرح المستشار السياسي حسين مرشد عددا من التساؤلات المتعلقة بآليات تنفيذ المشاريع وضمان استمراريتها، مؤكدا أهمية توضيح مصادر التمويل والجهات المسؤولة عن التكاليف، وضرورة توفير ضمانات حقيقية تعزز ثقة القطاع الخاص في الاستثمار بقطاع الطاقة، مشيرا إلى أن تقديم الضمانات يُعد خيارا أكثر فاعلية من التمويل المباشر لما له من دور في تقليل المخاطر وتحفيز الاستثمار.

وفيما يتعلق بالمشاريع الاستراتيجية، أوضح الوزير أن الوزارة تعمل على تنفيذ قدرات توليد جديدة بقدرة تصل إلى 200 ميجاوات مع أنظمة تخزين للطاقة، إلى جانب التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة، خصوصًا طاقة الرياح، بما يسهم في تعزيز استقرار المنظومة الكهربائية.

من جانبها، أكدت السفيرة الفرنسية كامون، أهمية تبني إصلاحات هيكلية في قطاع الكهرباء، تقوم على تعزيز الحوكمة، وإعداد خطة رئيسية (Master Plan) واضحة، وتطوير الإطار القانوني بما يسهم في جذب الاستثمارات ودعم استدامة القطاع.

واختُتم اللقاء بالتأكيد على أهمية استمرار التنسيق بين الجانبين، والعمل على الدفع نحو تنفيذ إصلاحات شاملة تسهم في تحسين خدمات الكهرباء وتخفيف معاناة المواطنين.

حضر اللقاء نائب وزير الكهرباء المهندس عبدالله هاجر، ومدير عام المشاريع المهندس عمر باجرش، ومدير المكتب الفني المهندسة ياسمين خدابخش.

الوزيرة جعسوس تثمن..

اليمنية وتعزيز حضورها الفاعل في المسارات السياسية، وتوسيع مشاركتها في مواقع صنع القرار، إلى جانب تعزيز دورها في مفاوضات وجهود إحلال السلام.

وثمنت الوزيرة جعسوس الدعم الأمريكي المستمر للحكومة اليمنية، وما يمثله من إسهام في دعم أولويات المرحلة الراهنة الهادفة إلى تحقيق الأمن والاستقرار، وتعزيز دور المرأة كشريك أساسي في التنمية وبناء السلام.

من جانبه، جدد السفير الأمريكي التأكيد على موقف بلاده الداعم لقضايا المرأة اليمنية، ومساندة الجهود الرامية إلى تمكينها في مختلف القطاعات، وتعزيز حضورها في مسارات صنع القرار.

وشدد الجانبان على أهمية تضافر الجهود الدولية والمحلية لضمان وصول النساء إلى مواقع التأثير وصنع القرار، والمشاركة الفاعلة في مفاوضات السلام، بما يسهم في دعم الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة.

نقابة المعلمين تحذر ..

بشرية تخدم المشروع الحوثي السلالي الإرهابي والأجندة الإيرانية لتهديد الأمن والسلم اليمني والإقليمي والملاحة الدولية في البحر الأحمر.

ولفتت النقابة في بيانها إلى الاستهداف الممنهج الذي تقوم به مليشيات الحوثي لقطاع التعليم في اليمن منذ سيطرتها على العاصمة صنعاء، لتكريس الجهل لدى النشء والشباب بهدف السيطرة عليهم، ونشر فكرها الطائفي تحت مسميات مغلوطة، من خلال مسارين متوازيين، يتمثل الأول في "تجريف الوعي والهوية الوطنية عبر أدوات فكرية وطائفية ممنهجة"، والثاني في "استهداف الكرامة المعيشية للمعلم من خلال قطع المرتبات"..مشيرة إلى أن كلا المسارين يشكلان خطراً وجودياً على العملية التعليمية ومستقبل البلاد.

وأكدت النقابة أن استمرار حرمان المعلمين من حقوقهم ومرتباتهم منذ سبتمبر 2016م يمثل عاملاً رئيسياً في إضعاف التعليم، ويفتح المجال أمام "التجهيل والسيطرة الفكرية"، داعية المعلمين وأولياء الأمور إلى تحمل مسؤولياتهم في حماية الطلاب من الاستغلال الفكري.

كما جدّدت النقابة مطالبتها بصرف مرتبات المعلمين المتوقفة في مناطق سيطرة مليشيات الحوثي، والذي تسبب بمعاناة إنسانية واسعة، ونزوح عدد من المعلمين مع أسرهم، ما انعكس سلبًا على العملية التعليمية.

ودعت نقابة المعلمين المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات المعنية بالتعليم والطفولة إلى التدخل العاجل والفاعل لإجبار مليشيات الحوثي الإرهابية على وقف جريمة "تسييس التعليم"، ومنع استغلال الأطفال، والضغط من أجل صرف المرتبات بأثر رجعي وفق القوانين والأعراف الدولية.